Zagazig J. Agric. Res., Vol. 51 No. (6) 2024 2317-2337

Agricultural Economics and Social Science
Available online at http://zjar.journals.ekb.eg
http:/www.journals.zu.edu.eg/journalDisplay.aspx?Journalld=1&queryType=Master

أثـر جـودة التعليم على التنمية الاقتصادية المستدامة في تايوان (دراسة مقارنة مع مصر)

يسرا أحمد فؤاد سليمان أباظة[1]* - عبدالحكيم محمد إسماعيل[2] - أحمد جمعة عبدالغني[1]

1- قسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والاقتصادية - كلية الدراسات الآسيوية العليا – جامعة الزقازيق – مصر

2- قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة الزقازيق – مصر

Received: 09/12/2024; Accepted: 11/12/2024

الملخص: يهدف البحث إلى قياس أثر جودة التعليم على التنمية الاقتصادية المستدامة في تايوان ومصر، اعتمادا على أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفترة الزمنية (2000-2023)، وذلك لاختبار صحة فرضية البحث التي مفادها وجود علاقة ارتباط وتأثير بين جودة التعليم والتنمية الاقتصادية المستدامة. وأوضحت نتائج البحث أهمية المتغيرات التفسيرية (المعدل العام للإلتحاق بالتعليم ومعدل القراءة والكتابة لدى البالغين ونسبة الإنفاق على التعليم ومعدلات العمر المتوقع) وقوة تأثيرها الإيجابي في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بكل من مصر وتايوان، إلا أن التأثير جاء أقوى في دولة تايوان عن مصر، بما يؤكد على الدور الهام لجودة التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في تايوان، وبذلك يوصي البحث بضرورة إصلاح نظم التعليم في مصر، من خلال زيادة الإنفاق على التعليم وتطوير المناهج والبرامج الدراسية والقضاء على كثافة الفصول وإصلاح المؤسسة التعليمية، من أجل تأهيل الكوادر البشرية وتطويرها وفق متطلبات العصر ومستجداته، وبما يحقق التنمية الاقتصادية الشاملة، لتلبية رغبات الأفراد وتحقيق احتياجات المجتمع المصري.

الكلمات الاسترشادية: جودة التعليم، التنمية الاقتصادية الشاملة، تايوان، مصر.

المقدمة والمشكلة البحثية

يلعب التعليم دورا محوريا في التنمية المستدامة لاتصاله بنوعية البشر الذين يصنعون التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعة والبيئية. ولذلك، يعد التعليم من أهم الوسائل التي تعتمد عليها جميع دول العالم في صنع تقدمها، وتحقيق غاياتها وطموحاتها، وحل ما يعترضها من مختلف المشاكل الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الأمنية، وترسيخ مكانتها، والمحافظة عليها والدفع بها إلى الأمام، خاصة في عصرنا المعاصر الذي تميز بسرعة التراكمات العلمية في مختلف المجالات. وبناء عليه، تعمل مختلف دول العالم على تحسين الخدمة التعليمية المقدمة للطلاب، والدمج بين الجانبين النظري والعملي للدراسة من خلال مراجعة نظمها التعليمية، وبصورة مستمرة ودورية، لتقديم مناهج دراسية تتلاءم مع متطلبات سوق العمل العالمي، للوصول إلى خريج قادر على التكيف مع متطلبات العصر والمنافسة العالمية، والنهوض بالاقتصاد.

ومن هذه الدول تايوان التي تبنت مفاهيم الجودة في التعليم، واعتمدت المقاييس الأكاديمية لقياس مواصفات مخرجاتها التعليمية لتضمن فاعليتها في اكتساب المعارف والمهارات، من أجل تحقيق تنمية اقتصادية فاعلة ومستدامة.

مشكلة البحث وتساؤلاته

تشير بيانات التنمية الاقتصادية الشاملة، أن دولة تايوان تحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومذهلة ومستمرة، أدت إلى تحولها من دولة فقيرة نسبيا ومتخلفة تكنولوجيا إلى قوة اقتصادية كبرى ذات صناعات موجهة للتصدير، وبلوغها تقريبا لنفس مستويات المعيشة في الدول الغنية بالعالم الغربي. كذلك صاحب نمط النمو السريع الذي شهدته تايوان إنتعاش ملحوظ في مختلف مؤشرات الرفاهية الاجتماعية كانخفاض مستويات الفقر وإرتفاع معدلات العمر المتوقع وانخفاض مستويات الأمية والبطالة، إلى جانب تحقيق تحول هيكلي للإنتاج والصادرات. وذلك لأن تايوان قررت تكوين وتأهيل رأس المال البشري لخلق قدرات تنافسية عالمية، عن طريق الارتقاء بجودة التعليم باعتبار أن الإنسان هو رأس المال الحقيقي، مما جعلها من أفضل الدول في آسيا تحقيقا للتنمية الاقتصادية المستدامة. وعلى النقيض من ذلك، مصر، رغم الجهود المبذولة لتطوير نظامها التعليمي، إلا أن الواقع يشير إلى وجود العديد من المشكلات التي تعوق هذه الجهود، والتي من بينها قصور التعليم عامة،على حالته الراهنة، عن القيام بمسؤلياته المتنامية في تكوين رأس المال المعرفي الذي تحتاجه مصر لبلوغ مجتمع المعرفة،

* **Corresponding author: Tel. :**+ 201229927891
E-mail address: ameenmohameed865@gmail.com

حيث لا تزال أهداف التعليم في مصر قاصرة عن تحقيق مطالب المجتمع المتغير، ولا ترتبط بالبيئة المحيطة بالطالب، وذلك لغياب إستراتيجية تعليمية واضحة وثابتة يتفق عليها الجميع ولا تتغير بتغير القيادات، الأمر الذي يستوجب ضرورة إدخال تحسينات بصفة مستمرة ولسنوات عديدة متتالية.ولذلك، ومن أجل دراسة العلاقة بين جودة التعليم والتنمية الاقتصادية المستدامة في تايوان ومصر، جاء سسؤال البحث الرئيسي على النحو التالي:

- "ما أثر جودة التعليم على التنمية الاقتصادية المستدامة في تايوان ومصر؟".

- ويتفرع من سؤال البحث الرئيسي بعض التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

- ماذا يعني مفهوم جودة التعليم، وما متطلبات تحقيقها ؟

- ما أهمية جودة التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة؟

- ما علاقة جودة التعليم بالتنمية الاقتصادية المستدامة في كل من تايوان ومصر؟

أهمية البحث

تكمن الأهمية النظرية للبحث في تناوله لموضوع يحظى باهتمام عالمي، فجودة التعليم تكتسب أهمية خاصة في حماية المجتمع والدولة، حيث يعد تجويد التعليم شرطا أساسيا وقويا لتحقيق التنمية الشاملة، كما أن رأس المال البشري القوي بفضل جودة التعليم يعكس تلك القوة في القدرة الانتاجية للدولة، مما يساهم في تقدم المجتمعات وتحسين جودة الحياة.

كما تكمن الأهمية العملية والتطبيقية للبحث من خلال مقارنة أثر جودة التعليم على التنمية الاقتصادية المستدامة بكل من تايوان ومصر، إنطلاقا من العلاقة الوطيدة جدا بين جودة التعليم والتنمية الاقتصادية المستدامة، ومن ثم فإن أي خلل قد يحدث في المنظومة التعليمية لدولة ما، سينعكس لا محالة على قضية التنمية المستدامة في تلك الدولة، والتي هي في الأصل(أي التنمية المستدامة) ثمرة من ثمار التعليم، إذ يمكن القول بأن الاهتمام بالتعليم والحرص على تجويده وتحسينه، هو بمثابة الاهتمام بالأرض الخصبة التي تثمر بالخيرات.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز مفهوم كل من الجودة في التعليم والتنمية الاقتصادية المستدامة، ومتطلبات تحقيقهما .

- التعرف على أهمية جودة التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

- التعرف على علاقة جودة التعليم بالتنمية الاقتصادية المستدامة في كل من تايوان ومصر.

- دراسة مدى تأثير جودة التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في كل من تايوان ومصر مع المقارنة.

مصادر البيانات والطريقة البحثية

وفقا لطبيعة البحث وأهميته والأهداف المراد تحقيقها، يعتمد البحث على المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث يستخدم المنهج الوصفي لتناول الاطار النظري والمفاهيمي لمحوري الدراسة، جودة التعليم والتنمية الاقتصادية المستدامة، إعتمادا على الدراسات السابقة المتوفرة والأبحاث والمقالات المتخصصة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وكذلك المنهج التحليلي، باستخدام تحليل الإنحدار المتعدد، لتناول الجانب التطبيقي لدراسة أثر جودة التعليم على التنمية الاقتصادية المستدامة في تايوان، مع مقارناتها بذات الأثر في جمهورية مصر العربية، من خلال تجميع البيانات اللازمة لموضوع الدراسة من مواقع الإنترنت والتقارير والإحصائيات الصادرة عن منظمات دولية متخصصة، والبحث فيها وتحليلها، بهدف استخراج المؤشرات وتقدير العلاقات وتفسير دلالتها للوصول إلى ما يثري المعرفة حول موضوع البحث.

بعض الدراسات السابقة

الدراسات العربية

دراسة **هامل (2015)**، بعنوان"خصوصية الجودة في التعليم الجامعي"، هدفت الدراسة إلى التأكيد على خصوصية جودة التعليم الجامعي باعتباره رافدا للثقافات المتجددة، ولذلك يجب على التعليم الجامعي مجاراة التطوير الحاصل في عالم المعرفة والعلوم، ولا يتأتى ذلك إلا من محتوى معرفي وتخطيط منهجي يتصف بالجودة ويهدف لتحقيقها، بصفتها معيارا منهجيا فعالا للتفريق بين التراكم المعلوماتي لدى الطالب وإدراكه الفعلي لأهمية المعرفة، بل وتجسيد ذلك ميدانيا. وأوصت الدراسة بضرورة الاقتناع بخصوصية التعليم الجامعي، الذي ولابد أن يراهن على كل ما هو نوعي وفعال وفقا للمعايير الدولية.

دراسة **حسني (2016)**، بعنوان"جودة المنتج الجامعي: المفهوم والأبعاد والممارسات"، هدفت الدراسة إلى الكشف عن المنتج الجامعي: المفهوم والأبعاد والممارسات، وأوضحت الدراسة أن معظم جامعات دول العالم تسعى إلى تحديث معايير ومقاييس جودة أداء خريجيها لتتناسب واحتياجات سوق العمل والمجتمع كمدخل لتحقيق التميز الجامعي، وأظهرت الدراسة تسابق الدول في إدخال التحسينات المستمرة في المجالات

التكنولوجية والبشرية، وهو ما أدى بالدول المتقدمة إلى تحقيق تقدم صناعي كبير حقق لها الوجود والسيطرة في الاقتصاد العالمي. وأوصت الدراسة بضرورة التزام الجامعات بمبدأ تحقيق المنافسة في سوق العمل، والتأكيد على حرص الجامعات بمطابقة المنتج وجودته لمتطلبات التكنولوجيا الحديثة.

دراسة **المهنكر (2017)**، بعنوان"جودة التعليم وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة"، هدفت الدراسة إلى إبراز دور جودة التعليم في تحقيق التنمية المستدامة ببلدان المغرب العربي، من خلال رؤية الباحث وما توفر لديه من معلومات ومصادر مهتمة بالموضوع. وتوصلت الدراسة إلى أنه، رغم المحاولات العديدة التي بذلتها دول اتحاد المغرب العربي في سبيل النهوض بقطاع التعليم وتحسينه والارتقاء بمستوى مخرجاته، إلاّ أنها لا تزال بعيدة عن الإرتقاء بنوعية التعليم سواء من حيث الإمكانات أو البرامج، مما انعكس سلبا على مستوى مخرجاته. ولذلك، أوصت الدراسة بضرورة تبني مفهوم الجودة في نظمها التعليمية في كل مراحلها وهياكلها الإدارية تنطلق من رؤية واضحة لنوعية المخرجات التعليمية وكفاءاتها التي تتوافق ومتطلبات وخصوصيات تنميتها المستدامة.

دراسة **جديدي وبنين (2020)**، بعنوان،"جودة التعليم كمدخل لتحسين جودة حياة الفرد في اتجاه تحقيق التنمية البشرية المستدامة(التجربة اليابانية أنموذجا)، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم الدروس المستفادة من التجربة اليابانية في جودة التعليم، الذي يعتبر أحد أهم مؤشرات جودة الحياة، والعمل على تجسيدها في واقع التعليم الجزائري، وذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة تواكب تطلعات العصر. وتوصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من الجهود المبذولة لتحسين العملية التعليمية والتنمية المستدامة بالجزائر، إلا أنها لازالت أقل بكثير مقارنة بما حققته الدول المتقدمة في هذا المجال. وأوصت الدراسة بأنه لا جودة في حياة الفرد ولا تنمية مستدامة إلا من خلال تصحيح مسار العملية التعليمية ليواكب ويستوعب مفاهيم الجودة التي لا تزال حديثة العهد في الجزائر.

دراسة **أبو عيادة (2021)**، بعنوان"دور الجامعات فى التنمية المستدامة"، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجامعات في التنمية المستدامة، للخروج منها بالمقترحات والإجراءات التي تساعد في تطوير دور الجامعات في التنمية المستدامة ،من خلال تحليل البحوث والدراسات السابقة التى تناولت التنمية المستدامة، للخروج برؤية علاجية متكاملة لمواجهة معوقات التنمية المستدامة في الجامعات. وأظهرت الدراسة أن التنمية الاقتصادية المستدامة تتوقف بشكل كبير على تكوين قوى عاملة تمتلك المهارات والخبرات اللازمة للإنتاج الصناعي.وأوصت الدراسة بتحسين جودة مخرجات التعليم العالي في كافة التخصصات، والعمل على استحداث المزيد من التخصصات التي تلبي متطلبات التنمية الاقتصادية.

دراسة **الكيشكي (2022)**، بعنوان "دور التعليم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، **هدفت الدراسة إلى** تحديد المتطلبات التي تسهم في تحقيق جودة التعليم في مصر وعلاقته بتحقيق التنمية المستدامة من خلال عرض ما قام به الباحثون من دراسات وبحوث ووضعها في محاور لضمان الاستفادة من التعليم في تحقيق التنمية ، وتوصلت الدراسة إلى أن للتعليم دور كبير في تنمية كفاءات الفرد الفكرية والمهارية الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة، وللتعامل مع التحديات العديدة التي تواجهه. وأوصت الدراسة بضرورة تفكير وتعامل المسؤولين التربويين ومعدي المناهج الدراسية بالتعليم من زوايا جديدة تسهم في بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

دراسة **وشوش (2023)**، بعنوان" دور إدارة مؤسسات التعليم العالي في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة بليبيا:دراسة ميدانية على كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة طرابلس"، هدفت الدراسة إلى دراسة مدى مساهمة الجامعات الحكومية ومؤسسات التعليم العالي بليبيا في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة، وإبراز الدور الذي تقوم به هذه الجامعات في تعزيز وترسيخ مبادئها، بالتطبيق على كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة طرابلس. وتوصلت الدراسة إلى أن كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة طرابلس تساهم في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة بالبلاد بشكل كبير من ناحيتي الإنصاف والتمكين والتضامن، بينما جاءت مساهمتها من ناحية حسن الإدارة والمساءلة قليلة، أما من ناحية التضامن، فقد جاءت نتيجة مساهمة كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة طرابلس في التنمية المستدامة محايدة. كما أوصت الدراسة بضرورة تشجيع ودعم الدراسات الميدانية التي تتضمن دراسة مقارنة بين مخرجات الجامعات والاستفادة منها للإرتقاء بمستوى مخرجاتها لتحقيق مبادئ التنمية المستدامة بالبلاد.

الدراسات الأجنبية

دراسة **Augustine (2009)**، بعنوان: Human Capital Development and Economic Growth Evidence from Koria, وتهدف الدراسة إلى إختبار أثر التنمية البشرية على النمو الاقتصادي بكوريا الجنوبية، مستخدمة طريقه المربعات الصغري لسلسلة زمنية من (1981- 2007) . وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة دالة إحصائيا بين مؤشرات تنمية رأس المال البشرى والنمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية، تأكيدا لدور التعليم في تنمية رأس المال البشري، وانعكاس ذلك على النمو الاقتصادي بالبلاد.

دراسة **Danda (2010)**، بعنوان: The Role of Human Capital in Economic Development : an Empirical Study of Nigerian case, وتهدف الدراسة إلى التعرف على دور رأس المال البشرى فى التنمية الاقتصادية بنيجيريا، إعتمادا على تطبيق نموذج

رأس المال البشرى للنمو الداخلى للفترة من (1977 - 2006)، وأظهرت النتائج وجود علاقة موجبة فى الأجل الطويل بين التنمية الاقتصادية وعناصر تكوين رأس المال البشرى في نيجيريا. وأوصت الدراسة بزيادة الجهود المبذولة لتطوير رأس المال البشرى ووضعه من أولويات الدولة ، والتركيز على زيادة الإستثمارات المخصصة للتعليم الثانوي والعالى، وكذلك توفير الحكومة للبيئة المؤسسية الصالحة واللازمة لتشجيع زيادة الإستثمارات فى رأس المال البشرى وتحسين الإنتاجية.

دراسة **Owolabi and Okwu (2010)** بعنوان: A Quantitative Analysis of the Role of Human Resource Development in Economic Growth, وتهدف الدراسة إلى دراسة أثر التعليم على النمو الاقتصادي فى الاتحاد الأوربي، حيث اعتبرت الدراسة أن التعليم أحد أهم المكونات الأساسية المؤثرة فى تكوين رأس المال البشرى والذى بدوره يعتبر عاملاً هاماً لتحقيق التقدم الاقتصادي. وتوصلت الدراسة إلى أن الإستثمار فى التعليم له تأثير مباشر ومعنوى على النمو الاقتصادي فى دول الاتحاد الأوربي. وبالتالي يعتبر قرار الإستثمار فى التعليم، حتى لو على حساب تخفيض الإستثمار في المجالات الأخرى، قرارا صائبا نحو تحقيق النمو الاقتصادي المستدام .

دراسة **Adawo (2011)**، بعنوان: "Has Education (Human Capital) Contributed to the Economic Growth ", وتهدف الدراسة إلى التعرف على أثر جودة التعليم -متمثلة فى تراكم رأس المال البشرى- فى عملية التنمية الاقتصادية الشاملة فى اليابان. وأظهرت نتائج الدراسة أن المتغيرات المفسرة، الإنفاق على التعليم، والتكوين الرأسمالي، وقوة العمل، والقوى البشرية عالية المهارة ، تفسر نسبة كبيرة من التغيرات التي تحدث فى الناتج المحلي الإجمالي، بما يدل على مساهمة جودة التعليم فى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في اليابان بشكل كبير. وقد أوصت الدراسة بضرورة إشراك وتشجيع القطاع الخاص في الإستثمار على مستوى الاقتصاد القومى .

دراسة**Oluwatobi and Ogunrinalo (2011)**، بعنوان: Government Expenditure on Human Capital Development : Implications for Economic growth, وتهدف الدراسة إلى معرفة أثر الإنفاق الحكومي في تطوير المورد البشري بفضل جودة التعليم فى تحقيق النمو الاقتصادي بكندا . وأظهرت النتائج أن تنمية المورد البشري من خلال الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة لها تأثير ملموس على النمو الاقتصادي فى كندا. ولذلك أوصت الدراسة بالمزيد من الجهود الحكومية الموجهه نحو تدعيم قطاعى الصحة والتعليم .

تعقيب علي الدراسات السابقة

تَناولت غالبية الدراسات السابقة دور مؤسسات التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة، ودراسة العلاقة بينهما بالأسلوب الوصفي والتحليلي، وإن اختلفت هذه الدراسات فيما بينها من حيث نطاق التطبيق المكاني والزمني والأساليب الإحصائية المستخدمة، إلا أنّ جميعها اتفق على وجود علاقة طردية بين التعليم والتنمية الاقتصادية المستدامة. ومن أهم هذه الدراسات، دراسة كل من: (**توفيق، 2016؛ جديدي، 2020؛ الكيشكي، 2022؛ الديب، 2022؛ وشوش، 2023**) . بالإضافة إلى بعض الدراسات التي أكدت على وجود أثر إيجابي ومعنوي إحصائيا بين التنمية البشرية بفضل التعليم والنمو الاقتصادي في بعض دول العالم، ومنها: **(Augustine, 2009; Danda, 2010; Owolabi and Okwu, 2010; Adawo, 2011; Oluwatobi and Ogunrinalo, 2011),**

كما أوضحت دراسات أخرى (**المهنكر، 2017؛ حسني، 2016**)، أثر تطبيق الجودة الشاملة في التعليم التعالي على تحقيق مبادئ التنمية الاقتصادية المستدامة، باستخدام الأسلوب الوصفي في تحليل الأثر، واتفقت فيما بينها على أن تطبيق مفهوم الجودة الشاملة في التعليم العالي يخدم التنمية الاقتصادية وله دور فعال في إنجاحها.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في كونها تحاول قياس أثر جودة التعليم على التنمية الاقتصادية المستدامة في تايوان ومصر، إعتمادا على أساليب الاقتصاد القياسي في بناء النموذج الإحصائي الذي يقيس هذا الأثر، لا سيما وأن بعض الدراسات السابقة قد ركزت على الجانب النظري ، وبعضها الآخر، الذي اعتمد على الأساليب الإحصائية، قد أهمل إجراء الاختبارات القياسية للنماذج المتبناه، مما أدى إلى إضعاف النتائج المتحصل عليها خاصة في ظل وجود مشاكل قياسية في النماذج تؤثر على مصداقيتها، ولذلك تحاول هذه الدراسة تفادي ذلك ، بالإضافة إلى بناء نموذج إحصائي يقيس أثر جودة التعليم على التنمية الاقتصادية المستدامة في تايوان والمقارنة مع مصر خلال الفترة (2000 - 2023م) .

فروض الدراسة

في ضوء تساؤلات البحث وأهدافه ، يمكن صياغة الفرض الرئيسي للبحث على النحو التالي: تؤثر جودة التعليم في قيم التنمية الاقتصادية المستدامة في كل من تايوان ومصر.

ويتفرع من الفرض الرئيسي للبحث، الفروض الفرعية التالية:

1. توجد علاقة بين جودة التعليم والتنمية الاقتصادية المستدامة في كل من تايوان ومصر.

2.يوجد أثر لجودة التعليم على التنمية الاقتصادية المستدامة في كل من تايوان ومصر.

حدود البحث

الحدود الموضوعية

يتحدد البحث بمعرفة أثر جودة التعليم على التنمية الاقتصادية المستدامة.

الحدود المكانية

يتحدد البحث بالتطبيق على دولة تايوان ومصر والمقارنة بينهما.

الحدود الزمنية

يتحدد البحث بالفترة الزمنية من عام 2000 إلى عام 2023م.

مصطلحات البحث

التعليم

جهد شخصي لمساعدة الفرد على التعلم للوصول إلى الأهداف التربوية المحددة، ويعد التعليم مهنة تلتحم فيها النظرية بالتطبيق (**الربيعي وشاكر، 2022**).

وتعرف الباحثة التعليم بأنه مجموعة الإجراءات والعمليات والأساليب المنظمة والمخططة والهادفة إلى إحداث التعلم، والمتمثل في التغيرات الإيجابية المقصودة في معارف ومهارات وقيم واتجاهات وسلوك المتعلم بما يلائم التطور العلمي والتقدم التقني والتكنولوجي.

الجودة

يقصد بالجودة إتقان العمل، أي خلوه من العيوب أو الأخطاء التي تتطلب إعادته أو تتسبب في إستياء الأفراد (**بن عربية، 2018**).

كما يعرفها معهد المعايير الأمريكي (ANSI) بأنها المزايا والخصائص الكلية للسلعة أو الخدمة التي تتصف بقدرتها على تلبية الاحتياجات (**غسان، 2022**).

وتعرف الباحثة الجودة بأنها المنهجية المنظمة لضمان سير الأنشطة التي تم التخطيط لها مسبقا لتساعد على منع وتجنب حدوث المشاكل من خلال تحفيز وتشجيع السلوك الأمثل في الأداء واستخدام الموارد بكفاءة وفاعلية.

جودة التعليم

تعد جودة التعليم مطلب أساسي في كافة جوانب العملية التعليمية، فهى تهدف إلى التحسين المستمر للأداء، ولما كان التحدي الأكبر للتعليم، ليس تقديم تعليم لكل فرد، بل التأكيد على أنه يقدم بجودة عالية، ولذلك ومن منظور الهدف الأساسي لجودة التعليم، فهى العملية التي تهدف إلى التحسين المستمر في المنتج التعليمي، من خلال التركيز على أساليب التعلم والتعليم الفعالة، والتي تدعم باستمرار قدرات المتعلمين ومواهبهم المتنوعة لاكتساب المعرفة اللازمة والمهارات العملية والسلوك التطبيقي الناتج عن منظومة فكرية متطورة ومتوافقة مع متطلبات العصر، بحيث تخرج أجيالا متعلمة قادرة على اتخاذ القرار ومساعدة أنفسهم وغيرهم على حل المشاكل، وإيجاد الحلول المبتكرة للقضايا الشائكة، مع توفر بيئة آمنة للتعليم والإبداع والصحة والتفاعل الإيجابي بين عناصر المنظومة التعليمية المختلفة والمجتمع المحيط (**إبراهيم، 2007**).

كماعرفها **عدرويش (2000)** بأنها مجموعة المعايير التي ينبغي أن تتوفر في جميع عناصر العملية التعليمية، سواء ما يتعلق منها بالمدخلات أو العمليات أو المخرجات، والتي تلبي احتياجات ومتطلبات المجتمع وتحقق رغبات المتعلمين وحاجاتهم، مع تطبيق تلك المعايير من خلال الاستخدام الفعال للموارد المادية والبشرية.

وتعرفها الباحثة إجرائيا بأنها منتج تعليمي أكثر فاعلية وتميزا في الأداء.

التنمية

التنمية كلغة هى الزيادة والنماء والوفرة، وتعرف اصطلاحا بأنها التغيير الإرادي الذي يحدث في المجتمع سواء اجتماعيا أم اقتصاديا أم سياسيا، بحيث ينقل المجتمع من الوضع الحالي الذي هو عليه إلى الوضع الذي ينبغي أن يكون عليه بهدف تطوير وتحسين أحوال البشر من خلال الاستخدام الأمثل لجميع الموارد والطاقات المتاحة، بشرط أن يعتمد هذا التغيير بشكل أساسي على مشاركة جميع أفراد المجتمع نفسه (**وشوش، 2023**).

وتعرف الباحثة التنمية بأنها عملية مجتمعية موجهة نحو تحقيق تحولات في البناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، لتكون قادرة على تنمية الطاقات الإنتاجية لتحقيق زيادة في معدلات الدخل الحقيقي للفرد، مع تنمية العلاقات الاجتماعية والسياسية ، لينعم المجتمع بالأمن والاستقرار.

التنمية المستدامة

هى التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساس باحتياجات الأجيال المقبلة ، فهى عملية تطوير في الأرض والمدن والمجتمعات لتلبية احتياجات الحاضر مع تمكين الأجيال القادمة من تحقيق حاجاتها تطبيقا لمبدأ الإنصاف والترابط بين الأجيال (**سند، 2022**).

وتعرفها الباحثة إجرائيا بأنها تغيرات هيكلية مقصودة في بنيان المجتمع لتحقيق رفاهية البشر في الحاضر مع استمرار هذه الرفاهية للأجيال القادمة عبر الحكمة في الانتفاع من الموارد الطبيعية وتنميتها ، والحرص على استقرار الأفراد وتنميتهم، مع تعزيز الاقتصاد الذي يمثل دفة التقدم.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يعد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن النشاط الاقتصادي في أي دولة ، ويمثل "مجموع قيم السلع والخدمات المنتجة محليًا في الدولة خلال مدة زمنية معنية،مقسوما على عدد السكان، ويعتبر من أفضل المؤشرات لقياس حجم وأداء الاقتصاد بشكلٍ عام، حيث يؤدي تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة إلى إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي زيادة رفاهية المجتمع. ولذلك، تم قياس التنمية الاقتصادية المستدامة بمؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (**فريد، 2015**).

واقع جودة التعليم وأثره في التنمية الاقتصادية المستدامة في تايوان

واقع التعليم في تايوان

تايوان دولة أسيوية تقع في جنوب شرق آسيا في الجنوب الشرقي من بر الصين الرئيسي، وتطل على المحيط الهادي شرقا، ومقاطعة (فوجيان) الصينية عبر مضيق تايوان غربا، وتضم ما يزيد عن 80 جزيرة كبيرة وصغيرة،منها جزيرة تايوان نفسها والجزر القريبة التابعة لها وجزر (بنغهو)، كما تبعد حوالي 170 كيلومتر عن الساحل الصيني الشرقي، وتبلغ مساحتها 36 ألف كم^2، كما يعيش في تايوان حوالي 23,860 مليون نسمة، منهم 79% في مناطق حضرية، و21% في مناطق ريفية، وينتمي معظم سكان تايوان للقومية الصينية.كما تضم تايوان أربع محافظات حضرية غير تابيبه العاصمة، وهى كاهونج ، كى لونج ، تانان وتاشونج، في حين تقسم المناطق الريفية فيها إلى 16 مقاطعة صغيرة لضمان الإشراف الجيد على شئونها الاقتصادية (**حميد، 2021**).

ونظرا لفقر تايوان في مواردها الطبيعية(سوى مساحة من الغابات تعادل 70% من جملة مساحتها)، فقد سعت حكومتها لاستغلال رأس المال البشري لخلق قدرات تنافسية عالمية باعتبار أن الإنسان هو رأس المال الحقيقي، وركزت بشكل جاد على التنمية البشرية من خلال السياسات التي تعمل على تأهيل الأفراد بالتعليم والتدريب.

لقد آمنت تايوان بأن تطوير نظامها التعليمي هو ما يقودها إلى التميز والإبداع، حيث وضعته أولوية ملحة وضرورة مهمة للتقدم بين الأمم، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية، بل أصبحت جودة التعليم لديها أمرا مهما لاكتساب الثقة والمكانة المرموقة بين الدول المتقدمة، ومما لا شك فيه أن التقليد في التصنيع، دون وجود خطط لتطوير العاملين وإكسابهم المعارف، تكون مخرجاته محدودة وأقل جودة عند مقارنته بالنموذج الأصلي مهما كانت البراعة والإبداع في التقليد والمحاكاة. ولذلك استثمرت تايوان كل عناصر المنظومة التعليمية لتحسين وتطوير المهارات المكتسبة لمواكبة التطورات التقنية من أجل تعزيز عمليات التصنيع والإنتاج لتزداد نسبة الإنفاق على التعليم من (2,5%) في ميزانية عام (1960) إلى أكثر من(11%) في ميزانية عام (1980) إلى (20,2%) في ميزانية عام (2022)، (**البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2018**).

كما أعطت الحكومة التايوانية أولويات لعناصر التدريب والتجهيز المهني لتطوير جودة التعليم والتكنولوجيا من خلال تحسين مخرجات التعلم التي تتوافق مع سوق العمل المحلي والدولي، فقد بلغ عدد الطلاب الذين يتابعون دراساتهم في التخصصات التقنية ما يقارب نسبة (70%) من إجمالي الطلاب المسجلين في مؤسسات التعليم العالي، والبالغ عددهم (1,2 مليون طالب) للعام (2022)، منهم (171,779 طالب) في برامج الماجستير، و(28,907 طالب) في برامج الدكتوراه .

لقد شرعت تايوان في إعداد مشروع تعليمي رائد لا يقل كفاءة عن دول متقدمة في أوروبا وأمريكا، بل إن عمليات المحاكاة في النظام التعليمي أكسب الكثير من القدرات والخبرات للطلاب وهم على مقاعد الدراسة. كما أن التشريعات القانونية أعطت الفرصة للجميع للتأهل والدراسة .

أما الجامعات التايوانية، فمن جانبها تنافس كبرى الجامعات العالمية في مجال البحوث وتقديم الدراسات الجيدة في مختلف العلوم والحقول وذلك من خلال سعيها في استقطاب علماء دوليين ومنحهم التسهيلات وتقديم الإغراءات لهم للاستمرار في تقديم العلوم لأبناء تايوان وغيرهم ممن يدرسون في جامعاتها. ومن هنا، فإن الطلاب في تايوان يتمتعون بتدريب أكاديمي قوي، ويزيد عطاؤهم من خلال احتكاكهم بالطلاب القادمين من خارج تايوان اقتناعا من المسؤولين في أن العالمية تؤدي إلى مزيد من الرقي والإنتاج والإبداع في مجال العلوم.

وتشير البيانات الخاصة بالتعليم في تايوان إلى أن تدريس معظم المقررات يتم باللغة الصينية، إلا أنهم يستخدمون اللغة الإنجليزية ولغات أخرى ثانوية في التعليم. وعلى سبيل المثال، فنحو (10% إلى 20%) من الدورات تقدم الآن باللغة الإنجليزية للطلاب الذين يأخذون دروسا اختيارية في العديد من الجامعات في تايوان، فيما تدرس العديد من البرامج بالكامل باللغة الإنجليزية، وهو ما يعكس التنوع في المحتوى والمجال التعليمي المقدم للطالب. كما شجعت الحكومة التايوانية الكثير من أبنائها بالتوجه نحو الجامعات الخارجية لحضور الدورات التدريبية والتعليم التطبيقي لإعداد البحوث والتطبيقات المطلوبة في دراساتهم، وذلك من خلال إبتعاث عدد كبير من الطلاب والموظفين للدراسة والتدريب بأرقى

الجامعات الدولية، بالإضافة إلى توفير المنح الدراسية الحكومية والجامعية للطلاب الدوليين الراغبين في متابعة البكالوريوس أو الدراسات العليا في مجالات متنوعة بمؤسسات التعليم العالي البالغ عددها (149) مؤسسة تعليمية، كذلك قدمت الحكومة التايوانية عدة جوائز للعديد من الجامعات في تايوان لفتح الأبواب لاستقبال الطلاب من الخارج.الأمر الذي ساعد الجامعات التايوانية على تحقيق غرض التوأمة بينها وبين الجامعات في الخارج بهدف تمهيد سبل أوسع للطلاب في مختلف التخصصات، مما أدى إلى وجود أصدقاء كثيرين يدافعون أحيانا عن قضاياها المحلية والسياسية في المحافل الدولية (**نشرة وزارة الخارجية (تايوان)، 2022**).

ولذلك، تعد تايوان دولة ناهضة في مجال التعليم، خطت خطوات وثابة في النهضة المجتمعية والتنمية الاقتصادية المستدامة، ونجحت في ذلك، حيث بلغ معدل معرفة القراءة والكتابة في تايوان 98,5 %، وتعد رابع أعلى درجات في اختبارات الرياضيات القياسية على مستوى العالم وفقا لمنظمة التنمية الاقتصادية Organization for Economic Development، وأكثر من 25%من جميع الشهادات الجامعية لديهم في الهندسة، وقررت استخدام مواهبها التكنولوجية والهندسية الهائلة للتركيز على مجالات الابتكارات النوعية في الواقع الافتراضي، والروبوتات، والذكاء الاصطناعي، والرعاية الصحية والخدمات اللوجستية والآلات الذكية والطاقة النظيفة، كما عملت مبادرات رئيسة يقودها مجلس التنمية الوطني في تايوان Taiwan's National Development Board، من خلال هيئة تسمى الهيئة التنسيقية للاقتصاد والابتكار، ترعى الاهتمام بالشركات الناشئة وريادة الأعمال وتطوير العلاقات مع هيئات الابتكار والبحث والتطوير العالمي ودعم ومساعدة الابتكارات الصادرة عن الجامعات والمؤسسات البحثية في الحصول على التمويل والتسويق، ونشر ثقافة الابتكار والإلهام لدى الأطفال الصغار بطرق مرحة وشيقة، مع تسخير كل الإمكانات الإعلامية وغيرها للقيام بهذا الدور المهم. إضافة إلى توفير وتهيئة بيئة إستثمارية تنافسية جاذبة للمستثمرين الأجانب أو المحليين.

أهمية الاقتصاد التايواني عالميا

على الرغم من صغر المساحة الجغرافية لتايوان وانخفاض عدد سكانها، إلا أن أهميتها الكبرى تكمن في أن الصين تعتبرها جزءا لا يتجزأ من أراضيها، وتسعى إلى إعادة ضمها للوطن الأم. بالإضافة إلى ذلك، اعتبار آخر ذي أهمية فائقة بالنسبة للاقتصاد العالمي، يتمثل في أنها تنتج أكثر من (60%) من أشباه المواصلات في العالم، وقد تتعرض المصانع الصينية إلى خسائر فادحة بسبب نقص الرقائق التي تستخدم في المكونات الإنتاجية كلها، بداية من الاتصالات، الطائرات،السيارات،الهواتف الذكية، الروبوتات ، وأنظمة الأسلحة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، مما يؤثر على الصين والعالم أجمع.

كما تهتم الصين بتايوان إهتماما بالغا، ليس فقط للجذور التاريخية التي تربط تايوان بالصين، ولكن نظرا لموقعها الاستراتيجي في بحر الصين الجنوبي، وهو ما يؤثر على الأمن القومي والسيادة الصينية في تلك المنطقة، هذا بالإضافة إلى أنها تمثل جزء"ا من الصراع مع الولايات المتحدة، حيث تعتبر الصين ضم تايوان استراتيجية صينية في الدفاع عن سيادتها تجاه توجات الولايات المتحدة في آسيا، وبالتالي تشكل السيطرة على تايوان نوعا من الانتصار على الولايات المتحدة (**الدسوقى، 2017**).

كذلك ينبع الاهتمام الأمريكي بتايوان إنطلاقا من أهميتها للمصلحة الأمريكية في تلك المنطقة الاستراتيجية. فالموقع الجغرافي لتايوان من مضيق تايوان وقناة باشي الممرين البحريين الرئيسين اللذين يربطان شمال شرق آسيا بجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط، يشكل اعتبار مهم عند الحديث عن أهمية هذه الجزيرة بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها في آسيا مثل اليابان التي تعتبر تايوان مهمة لأمن حدودها الجنوبية، وكذلك الفلبين فيما يتعلق بحدودها الشمالية. علاوة على ذلك، تشترك الولايات المتحدة وتايوان خلال السنوات الأخيرة بعدد من المصالح الاقتصادية.

كما تتمتع تايوان بصادرات قياسية، وذلك بفضل الطلب العالمي المتزايد على منتجاتها التكنولوجية، حيث تغذي تايوان سوقا لا تشبع لأكثر الرقائق تقدما للسيارات وشبكات الجيل الخامس والأجهزة الذكية. وعندما عانت الدول الأخرى الموجهة للتصدير من انفصال العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، استفاد الاقتصاد التايواني مع ظهور شركات التكنولوجيا التايوانية كقادة دولية في الرقمنة، ليرتفع حجم صادرات تايوان من (305,31 مليار دولار) عام (2012) إلى (479,51 مليار دولار) عام (2022).

بالإضافة إلى أن مضيق تايوان يعتبر أحد أكثر شرايين الشحن ازدحاما في العالم، حيث يعتبر الطريق الرئيسي للسفن التي تمر من الصين واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، وتحمل البضائع من مراكز المصانع الآسيوية إلى الأسواق في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية وجميع النقاط بينهما، ولذلك ما يقرب من نصف الأسطول العالمي للحاويات و(88%) من أكبر السفن في العالم من حيث الحمولة مرت عبر الممر المائي خلال عام (2022)، وإذا لم تتمكن السفن من الوصول إلى المضيق أو اضطرت إلى الابتعاد عنه، فقد يؤدي ذلك إلى الإضرار بالاقتصاد العالمي.

كما تتصدر الصين والولايات المتحدة الأمريكية قائمة أكبر المستوردين من تايوان بقيمة بلغت (126، 66) مليار

دولار على الترتيب لعام (2022)، يلي ذلك هونج كونج واليابان وسنغافورة بقيم (26,29,63) مليار دولار على الترتيب. بينما تتصدر الصين واليابان قائمة أكبر المصدرين لتايوان بقيمة بلغت (56,83) مليار دولار على الترتيب، يليهما كل من أمريكا وكوريا الجنوبية وأستراليا بقيم(15,31,40) مليار دولار على الترتيب.

العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية في تايوان

يعد اهتمام تايوان بتطوير تعليمها وتحديثه باستمرار سواء في الشكل أو في المضمون، خطوة مهمة جدا من أجل تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، ولهذا يتضح وجود العلاقة الإيجابية الوطيدة جدا بين جودة التعليم والتنمية الاقتصادية المستدامة في مقاطعة تايوان. ولذلك استطاعت تايوان بالتعليم أن تحول اقتصادها القائم على كثافة الأيدي العاملة في تقليد الصناعات الغربية واليابانية إلى اقتصاد يعتمد على الابتكار وتحقيق مميزات تنافسية، كما استطاعت أن تستفيد من إبداعات علمائها وباحثيها في دعم الصناعات المتوسطة والصغيرة حتى أصبحت تشكل 98%من صناعات تايوان، كما تم تصنيع أكثر من90% من أجهزة الحاسب المحمول التي تباع في أنحاء العالم، بما في ذلك التي تباع من قبل الشركات الكبرى مثل Apple و Dellمن خلال شركاتها كشركة كوانتا كمبيوتر Quanta Computer Compan،كومبال مصنع الإلكترونيات التايوانية Compal Electronics:Taiwanese electronics، وشركةPegatron ، وشركة Wistron ، وشركة Inventec ، وأصبحت تايوان تنتج أكثر من 80%من قطع الغيار لكثير من التقنيات والتكنولوجيا المتطورة على مستوى العالم، وتعتبر أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة الأمريكية ورابطا رئيسا في التكنولوجيا العالمية وسلاسل التوريد التصنيعية، وتمثل صادراتها ما يقارب70% من الناتج الإجمالي المحلي، وأصبحت تحتل المركز الـ21 بين أكبر الدول الاقتصادية في العالم، ففي عام 2021 بلغ ناتجها المحلي الإجمالي 759,1 مليار دولار، كما صنفها المنتدى الاقتصادي العالمي في المرتبة الـ12 بين أكثر الاقتصادات تنافسية في العالم، وسابع اقتصاد في آسيا، وتميزت في صناعات الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبتروكيماويات والمنسوجات والصلب والآلات ومعالجات الأغذية والسيارات والأدوية ، وأصبحت أكبر مصنع لأشباه الموصلات "الرقائق الإلكترونية" في العالم ممثلة في شركة Taiwan Semiconductor Manufacturing Co. أوTSMC، ويتم فيها تصنيع 7% من الدوائر المتكاملة في العالم، وتفوقت شركاتها لأعوام عديدة في الهواتف المحمولة وأجهزة الحاسوب وهندسة الإلكترونيات، وأصبحت تايوان تصنف على أنها تمتلك خامس أكبر إمكانات للابتكار الاقتصادي في العالم، وفقا لمؤشر جديد أصدرته "بلومبيرج Bloomberg Economic، لتصبح دولة تايوان يشار إليها بين الدول كدولة صناعية استطاعت أن تنجح في ذلك.

الأداء الاقتصادي في تايوان

يعد اقتصاد تايوان خامس أضخم اقتصاد في قارة آسيا، كما يعتبرها صندوق النقد الدولي من أضخم الدول اقتصاديا، ومن منظور المنتدى الاقتصادي العالمي، يحتل الاقتصاد التايواني المركز الخامس عشر من بين القوى التنافسية الاقتصادية العظمى على مستوى العالم، وذلك طبقا لتقرير التنافس العالمي الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي كل عام.

كما تعد سياسة الخصخصة التي طبقتها حكومة تايوان من أهم السياسات و المناهج الاقتصادية المتبعة، لتنقذ نفسها من أقوى الأزمات الاقتصادية التي حلت بها بعد إنقضاء الحروب العالمية، حيث قامت الحكومة التايوانية بعرض أكبر بنوك الدولة التي تمتلكها وكذلك أهم المنشآت الصناعية التي تمثل محور الاقتصاد التايواني للبيع، ليمتلكها الآن رجال أعمال وكيانات اقتصادية كبيرة بشكل رسمي. وبقدر ما تحمله سياسة الخصخصة من تبعات اقتصادية سلبية، وبالأخص على المواطنين أكثر من السلطة نفسها، لكنها في نفس الوقت تعطي الفرصة للكيانات الاقتصادية الضخمة والمدربة على النهوض بالمشاريع التجارية المختلفة في تولي أعمدة الاقتصاد الدولة، وبالتالي تعمل على تحسين خدماتها بشكل سريع وبكفاءة عالية وفي نفس الوقت بأقل التكاليف.

كذلك إعتمدت تايوان،في ظل عدم توفر الموارد الطبيعية، على استراتيجية تنموية محددة فحواها الاعتماد على مجموعة معينة من الصناعات التصديرية التي تقوم على إستيراد المواد الأولية من الخارج وتصنيعها في الداخل معتمدة على ميزة الوفرة النسبية لعنصر العمل، حيث لجأت الدولة لاستثمار هذه الميزة النسبية في الصناعات التصديرية كثيفة العمالة وذات الأجر الرخيص، وحققت ميزة تنافسية في دول العالم من خلال منتجاتها الرخيصة التي غزت كل دول العالم، وأرغمت الدول إلى إحضار شركاتها الكبرى والاستثمار فيها لتصنيع منتجات أرخص ثمنا، الأمر الذي أدى إلى تمتع تايوان بصادرات قياسية بفضل الطلب العالمي المتزايد على مكوناتها ومنتجاتها التكنولوجية، لتصبح موطن صناعة أشباه المواصلات الرائدة في العالم (0مركز المعلومات).

كل ذلك ساعد تايوان على أن تحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة تتراوح ما بين (7-10%سنويا) في المتوسط وتصنيعا سريعا على مدار الثلاثين عاما الماضية، كما تم تحقيق معدلات نمو لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتجاوز نسبة (6,4%) سنويا، ليتضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عشرة

أضعاف منذ عام (1970)، لترتقي الدولة بشكل سريع من رتبة الدول النامية إلى رتبة الدول المتقدمة.

ويوضح جدول 1 المتوسط السنوي لمعدلات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ل5 اقتصادات آسيوية عالية الأداء مقارنة ب 5 دول غنية.

وتوضح مؤشرات جدول 1 أعلاه أنه خلال الفترة ما بين (1960-2019) شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكل من تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وهونج كونج وماليزيا نموا سريعا بمعدل يتراوح ما بين (5 و6%) في المتوسط،أما بالنسبة للصين، والتي بدأت الانتقال إلى اقتصاد السوق في عام (1978)، حققت نموا سنويا يقارب(9%) خلال نفس الفترة، على النقيض من ذلك، تراوحت معدلات النمو في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمانيا وفرنسا خلال نفس الفترة حوالي (2%)، بما يشير جليا أنه خلال العقود القليلة المقبلة، وفي ظل الفرق الجوهري لمعدلات النمو، ستحلق دول شرق آسيا، والتي منهم تايوان، بركب الدول الغربية، بل يمكن أن تتجاوزها في جانب الناتج المحلي الإجمالي والتقدم التكنولوجي، بشرط أن تحافظ تلك الدول على نفس المستوى المرتفع من النمو وعلى المدى الطويل.

كذلك، تدل ارتفاع معدلات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وما تعكسه من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بدول جنوب شرق آسيا، إلى القفزة النوعية الكبيرة في حجم الناتج المحلي الإجمالي بتلك الدول خلال الفترة (1960-2019). ولذلك يوضح جدول 2 معدلات نسب الناتج المحلي الإجمالي لعام (2019) إلى مثيله لعام (1990).

وتوضح نتائج جدول 2 تضاعف وتوسع الناتج المحلي الإجمالي لاقتصادات دول شرق آسيا خلال الفترة(1960-2019) بحوالي 24 ضعفا كمجموعة، فعلى سبيل المثال، شهد حجم الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد التايواني أعلى توسع في المنطقة ب(46) ضعفا خلال الفترة، تليها كوريا الجنوبية ب (38) ضعفا، ثم سنغافورة ب (36) ضعفا، إلى جانب الصين بتوسع يقارب (26) مرة. بينما يلاحظ أنه خلال نفس الفترة (1960-2019) تضاعف الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية بخمس مرات فقط. ليتضح، قياسا بالناتج المحلي الإجمالي، إستحواز مجموعة دول جنوب شرق آسيا (تايوان وكوريا وسنغافورة وهونج كونج وماليزيا) على ما يقارب من (40%) من مجل الناتج المحلي الإجمالي المبين في الجدول السابق ، كما تستحوز تايوان بمفردها على (26,54%) من جملة الناتج المحلي الإجمالي لدول الجدول كاملة. لكن مقارنة بالناتج الاقتصادي العالمي- والذي يتضمن هيمنة ست مجموعات على الاقتصاد العالمي بدلالة الناتج المحلي الإجمالي وهي:الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والهند الصين واليابان ومجموعة الدول الست لجنوب شرق آسيا (سنغافورة وماليزيا وتايلاند وكوريا الجنوبية وتايوان وإندونيسيا)- يتبين استحواز المجموعات الست على (72%) من الناتج الاقتصادي العالمي، أما باقي العالم(بما في ذلك أمريكا اللاتينية وإفريقيا)، فتستحوز على (28%) فقط من مجمل الناتج العالمي.

واقع جودة التعليم وأثره في التنمية الاقتصادية المستدامة في مصر

تهدف مصر أن تصبح من أفضل 30 دولة على مستوى العالم بحلول عام2030، من حيث مؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية ومكافحة الفساد والتنافسية وجودة الحياة، تجسد هذا التوجه الجديد في استراتيجية التنمية المستدامة:رؤية مصر 2030، لمختلف قطاعات الدولة، ومنها قطاع التعليم،وهو التحدي في نفس الوقت،لاتساع الفجوة بين المستهدف والواقع، ولكن لابد من السير في الطريق،على الأقل، لتقليل الفجوة وليس بالضرورة ردمها، لما يعانيه الواقع من عثرات كبرى تحول بينه وبين غايته (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية،رؤية مصر 2030).

وتعاني منظومة التعليم في مصر بمستوياته المختلفة بعدد من التحديات والتي ترتبط بشكل كبير بتوفير التمويل اللازم، وخفض نسبة كثافة الفصول للطلاب، خصوصا بالتعليم الأساسي، كذلك الاهتمام بالمورد البشري، أساس العملية التعليمية، كما لا يحظى التعليم الفني والتدريب المهني على الاهتمام الكافي نتيجة لموروثات ثقافية، آن الأوان لتغييرها، كما يحتاج التعليم الجامعي أيضا إلى تطوير لمواكبة سوق العمل.

ويوضح جدول 3 بعض مؤشرات التعليم قبل الجامعي في مصر، والدلالة المعبرة عن وضعيته التنافسية ووضعه الكاشف لحدود الواقع ومعطياته، بالإضافة إلى أبرز الجهود التي تمت في مجال الارتقاء بتنافسية التعليم، وأهم التحديات والمعوقات وجوانب الضعف والقصور في هذا المجال.

وتوضح بيانات جدول 3 أن نسبة المدارس الحكومية هي الأعلى، بما يدل على أن دور القطاع الخاص والأهلي لم يصل بعد غلى المشاركة الفاعلة في القطاع التعليمي، وبما يلقي العبء الأكبر على القطاع الحكومي، ويحتاج ذلك إلى رؤية منهجية وعلمية لدعم دور القطاع الأهلي في إنشاء المدارس، وبما يرفع من الروح التنافسية فيما يتعلق بجودة الخدمات التعليمية. وكذلك الأمر، رغم حرص الدولة على تحسين جودة التعليم، إلا أن الزيادة الكبيرة في أعداد المقيدين بمراحل التعليم المختلفة سنويا لا يوازيها زيادة في أعداد المدارس والفصول، مما يؤدي إلى زيادة في كثافة الفصول، تؤدي إلى تدني في جودة التعليم، ومن ثم الحاجة إلى تلقي الدروس الخصوصية، وتمثل هذه الظاهرة إحدى الخصائص الكامنة في نظام التعليم المصري.

جدول 1. المتوسط السنوي لمعدلات نصيب الفرد من الناتج المحلي

السنوات الدولة	-1960 1969	-1970 1979	-1980 1989	-1990 1999	-2000 2009	-2010 2019
كوريا.ج	5,4	6,5	7,8	6,4	3,5	4
ماليزيا	6,29	3,2	3,1	6,9	2,3	2,4
سنغافورة	8,2	2,2	6,2	5,9	3,5	2,8
تايوان	8,3	6,7	3,9	5,6	6,8	7
هونج كونج	8,9	4	0,7	3,1	1,0	3,7
أمريكا	2,6	2,1	2,3	1,2	2,9	1,4
الصين	5,1	9,1	6,2	11,1	7,6	8,9
اليابان	3,5	2,6	4,3	1,2	0,8	1,2
المانيا	3,3	1,3	2,9	1,8	1,9	0,1
فرنسا	2,6	1,4	2,7	0,7	2,4	1

Source: World Bank, World Development indicators Database (2019).

جدول 2. معدلات نسب الناتج المحلي الإجمالي لعام (1960) إلى عام (2019)

الدولة	النسبة %
كوريا.ج	38,93
ماليزيا	15,61
سنغافورة	36,72
تايوان	46,84
هونج كونج	28,01
أمريكا	5,07
الصين	25,59
اليابان	16,09
المانيا	5,5
فرنسا	5,22

Source: World Bank, World Development indicators Online (see http://www.worldbank.org/data/wdi2019/index.htm).

جدول 3. إحصاءات التعليم قبل الجامعي(2022/2021)

البيان	مدارس	فصول	بنين	بنات	إجمالي الطلاب	إجمالي المعلمين معينين ومتعاقدين
الحكومي	47043	429884	101291689	9829640	20121329	947282
الخاص	8171	70284	1232538	1099514	2332052	91385
الإجمالي	55214	500168	11524227	10929154	22453381	1038667

وتعتبر كثافة الفصول واحدة من المشاكل المزمنة في نظام التعليم المصري، ولذلك يرى الكثيرون من التربويين أن هذه الظاهرة هى المشكلة الأم لكثير من المساوئ التعليمية. ونتيجة للقيود المالية التي تحول دون التوسع في أعداد الفصول والمدارس، تفاقمت هذه المشكلة حتى أصبح متوسط أحجام الفصول في مصر من أعلى المتوسطات على مستوى العالم (**الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2023**).

ومن المؤشرات الكمية الدالة على واقع النظام التعليمي، التوزيع الجغرافي ونسبة الريف والحضر للمعلمين والتلاميذ والمدارس، ويوضح ذلك جدول 4.

وتوضح بيانات جدول 4، والذي يعبر عن التوزيع الجغرافي للريف والحضر للمعلمين والتلاميذ والمدارس، أن أعداد الريف أكبر من الحضر ،فيما يتعلق بكافة المتغيرات،عدا التعليم الثانوي،ليمثل ذلك أحد المؤشرات الهامة لكيفية توزيع الخدمات التعليمية والتخطيط للوفاء بالاحتياجات والاهتمام بالموارد البشرية وتطوير قدراتها للارتقاء بمستوى جودة التعليم.الأمر الذي يظهر معاناة التعليم قبل الجامعي في مصر من عدة تحديات خطيرة أدت إلى إنخفاض ترتيبه في مؤشر التنافسية الدولية، لتدني مستوى جودته، وضعف ارتباطه بمتطلبات سوق العمل المحلي والدولي (**حسب النبي، 2017**).

وفيما يتعلق بالتمويل والإنفاق، يشير أحد التقارير التي يصدرها (**مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري، 2018**) إلى أن مصر تواجه عقبة عدم الوصول لمعدلات التمويل العالمية، ومن ثم تحتاج مصر لسد الفجوة التمويلية المطلوبة لتحقيق زيادة الإنفاق على التعليم وصولا للمعدلات المرغوبة بهدف الوفاء بالالتزام الدستوري الذي يتضمن هدف الالتزام بالمعايير العالمية في جودة الخدمات التعليمية، كما يعاني التعليم قبل الجامعي من العجز عن تحقيق تكافؤ الفرص وتدهور القيم الاجتماعية والاقتصادية للتعليم (**محمد، 2018**).

وفي هذا السياق، أظهرت دراسة **سالمان (2014)** عدة نتائج، من أهمها انخفاض نسبة الإنفاق على التعليم قبل الجامعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت هذه النسبة (3,8%)، على الرغم أن الإنفاق على التعليم قبل الجامعي يشكل الجزء الأعظم من الإنفاق العام على التعليم، غذ تصل هذه النسبة (7,5%) في المتوسط، إلا أنه يعيب هذا الإنفاق أن الجزء الأكبر منه حوالي (92%) منه يمثل أجور العاملين بالقطاع، مما يؤثر على المخصصات المالية اللازمة للإنفاق على جودة التعليم قبل الجامعي، ولذلك تراجعت مخرجاته.

الدراسة التطبيقية لقياس أثر جودة التعليم على التنمية الاقتصادية المستدامة

توصيف النموذج القياسي المستخدم في الدراسة

في ضوء ما تم عرضه من دراسات سابقة تناولت دراسة تأثير جودة التعليم، متمثلة في رأس المال البشري، على التنمية الاقتصادية المستدامة،إلى جانب ما يتضمنه الأدب الاقتصادي من النماذج ذات الصلة بالموضوع، أمكن للباحثة صياغة نموذج الدراسة القياسية لقياس أثر جودة التعليم على التنمية الاقتصادية المستدامة في كل من تايوان ومصر للفترة الزمنية (2000-2023)، على النحو التالي:

$$gy = a + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \beta_3 x_3 + \beta_4 x_4 + U_t$$

حيث :

- a : الجزء الثابت.
- $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$, : هي معالم النموذج.
- gy : المتغير التابع ويشير إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .
- X_1 : المتغير الستقل الأول، ويشير إلى معدل القراءة والكتابة لدى البالغين.
- X_2 : المتغير المستقل الثاني ، ويشير إلى المعدل الكلي للإلتحاق بالتعليم .
- X_3 : المتغير المستقل الثالث، ويشير العمر المتوقع عند الميلاد.
- X_4 : المتغير المستقل الرابع، ويشير إلى الانفاق على التعليم.
- U_t : الخطأ العشوائي ، ويعبر عن الجزء غير المنتظم في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، بالإضافة إلى أية متغيرات تفسيرية أخرى تؤثر في التنمية الإقتصادية ولم يتضمنها النموذج المستخدم في الدراسة .

وفيما يلي مزيد من التوصيف لمتغيرات الدراسة :

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي gy

ويعتبر المتغير التابع الممثل للبعد الاقتصادي في التنمية الشاملة .

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين X_1

وهو يمثل مستوى جودة التعليم، كمؤشر للبعد التعليمي (المتغير المستقل الأول).

جدول 4. إحصاءات التعليم قبل الجامعي طبقا للحضر والريف (2022/2021)

المرحلة	مدارس		تلاميذ		معلمون معينون ومتعاقدون	
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
الابتدائي	8183	12579	5441093	7879006	210768	275029
الإعدادي	5968	8307	2489966	2742338	143966	152043
الثانوي العام	3003	2255	1407368	1570544	83490	53084
الإجمالي	17154	23141	9338427	13191888	438224	480156

المعدل الكلي للإلتحاق بالتعليم X_2

وهو يمثل متوسط معدلات التحاق المتعلم بمراحل التعليم المختلفة ليشير إلى البعد التعليمي في التنمية الشاملة (المتغير المستقل الثاني).

متوسط العمر المتوقع عند الميلاد X_3

ويمثل البعد الصحي في التنمية البشرية ليشير إلى التمتع بحياة صحية طويلة (المتغير المستقل الثالث).

ميزانية الإنفاق على التعليم X_4

وهو يمثل المخصصات المرصودة للانفاق على التعليم، ويعبر عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي (المتغير المستقل الرابع).

وتم تجميع بيانات متغيرات الدراسة لسلسلة زمنية خلال الفترة (2000-2023) إعتمادا على بيانات البنك الدولي.

الخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج المستخدم

قبل تحليل بيانات الدراسة وتطبيق النموذج المستخدم ومناقشة نتائج تقدير معالمه ، تم التعرف على الخصائص الإحصائية وكذلك مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات النموذج لكل من بيانات الدولتين تايوان (ملحق A) ومصر (ملحق B)، وذلك لإعطاء فكرة أولية عن طبيعة العلاقة الكامنة بين متغيرات الدراسة: (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي gy، معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين X_1، المعدل الكلي للإلتحاق بالتعليم X_2، متوسط العمر المتوقع عند الميلاد X_3، ميزانية الإنفاق على التعليم X_4).

ويوضح كل من جدول 5 و6 الإحصاءات الوصفية ومعاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة الخمسة للدولتين: تايوان ومصر. وتوضح نتائج الجدولين 5 و6 ما يلي:

بالنسبة لجدول الإحصاءات الوصفية

ارتفاع قيم المتوسطات الحسابية لجميع متغيرات الدراسة (نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي gy، معدل الإلمام بالقراءة والكتابة X_1، معدل الإلتحاق بالتعليم X_2، متوسط العمر المتوقع X_3، الإنفاق على التعليم X_4) بالنسبة لدولة تايوان عن مثيلاتها في مصر، بما يفسر ارتفاع مؤشر التنمية البشرية وتأثيره الإيجابي القوي في التنمية الاقتصادية المستدامة ممثلة في نصيب الفرد التايواني من الناتج المحلي الإجمالي، عن نفس التأثير في الاقتصاد المصري، ويرجع ذلك إلى المساهمة القوية لجودة التعليم التايواني في الارتقاء بناتجها المحلي الإجمالي، ليتأكد ذلك الأثر الإيجابي لجودة التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في تايوان.

كما توضح النتائج أيضا أن جميع متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي طبقا لإحصائية (J.Bera)،حيث تزيد قيم إحتمالاتها المقابلة عن مستوى المعنوية (0,05).

بالنسبة لجدول معاملات الارتباط بين المتغيرات

توضح نتائج جدول معاملات الارتباط على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبين معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة X_1، والإلتحاق بالتعليم X_2، ومتوسط العمر المتوقع X_3، ونسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي X_4 ، وإن جاءت هذه العلاقة أقوى لبيانات اقتصاد تايوان عن مثيلاتها في مصر، ليدل ذلك على قوة دفع جودة التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في تايوان، بفضل السياسات والإجراءات التي انتهجتها الحكومة التايوانية للارتقاء بنظامها التعليمي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

تقدير معالم النموذج القياسي المستخدم في الدراسة

لمعرفة درجة تأثير المتغيرات التفسيرية (معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، والإلتحاق بالتعليم، ومتوسط

جدول 5. الإحصاءات الوصفية لمتغيرات نموذج الدراسة في الدولتين

البيان	الدولة	Gy	X_1	X_2	X_3	X_4
المتوسط	تايوان	8.91	93	90	80	17.5
	مصر	5.22	71	72	68	6.3
أكبر قيمة	تايوان	9.4	98.5	96	84.5	21.8
	مصر	5.9	89	88	74	10.9
اصغرقيمة	تايوان	6.8	76.4	76	71	10.4
	مصر	3.25	53	54	55	4.4
الانحراف	تايوان	3.2	11.99	20.12	6.49	6.9
	مصر	2.4	14.8	28.14	13.5	7.2
الالتواء	تايوان	1.55	1.62	1.83	2.15	1.14
	مصر	2.14	2.9	1.19	3.67	2.63
التفرطح	تايوان	3.04	3.14	2.85	3.08	3.47
	مصر	3.90	4.10	1.33	2.46	2.99
J.Bera	تايوان	4.39	1.91	1.09	2.30	1.47
	مصر	3.04	3.7	3.54	3.10	2.89
الاحتمال	تايوان	0.13	0.11	0.06	0.07	0.089
	مصر	0.10	0.16	0.08	0.13	0.11

جدول 6. مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات نموذج الدراسة

الارتباط		Gy		X_1		X_2		X_3		X_4	
		تايوان	مصر	تايوان	مصر	تايوان	مصر	تايوان	مصر	تايوان	مصر
Gy	**تايوان**	1	1	075		0.7		0.6		0.8	
	مصر	1	1		0.5		0.3		0.5		0.2
X_1	**تايوان**	0.75		1	1	0.9		0.6		0.9	
	مصر		0.5	1	1		0.8		0.4		0.9
X_2	**تايوان**	0.7		0.9		1	1	0.7		0.9	
	مصر		0.3		0.8	1	1		0.5		0.8
X_3	**تايوان**	0.7				0.7		1	1	0.3	
	مصر		0.5				0.5	1	1		0.4
X_4	**تايوان**	0.6		0.9		0.9		0.3		1	1
	مصر		0.2		0.9		0.8		0.4	1	1

العمر المتوقع، ونسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي) على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، تم تقدير النموذج المستخدم في الدراسة، مرة بالنسبة لبيانات تايوان، ومرة أخرى لبيانات مصر، وحصلنا على النموذج المقدر، على الترتيب، كما يلي :

$$gy_T = 6.8 + 0.6\ x_1 + 1.3\ x_2 + 0.9\ x_3 + 2.1\ x_4$$

$$gy_E = 3.25 + 0.2\ x_1 + 0.92\ x_2 + 0.62\ x_3 + 1.1\ x_4$$

وتوضح نتائج تقدير كل نموذج مستخدم في الدراسة أن إشارات المتغيرات التفسيرية (معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، والإلتحاق بالتعليم، ومتوسط العمر المتوقع، ونسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي) موجبة بما يتفق مع التوقعات المسبقة للنظرية الاقتصادية، بحيث لا يمكن قبول التأثير السالب لمتغيرات: معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، والإلتحاق بالتعليم، ومتوسط العمر المتوقع، ونسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي، على متوسط نصيب الفرد التايواني والمصري على الترتيب من الناتج المحلي الإجمالي، بما يدل على التوصيف الجيد للنموذج المستخدم في الدراسة، أي أن الشكل الدالي المستخدم للنموذج مناسب للبيانات،

بالإضافة إلى عدم إحتمالية وجود مشاكل القياس المتعارف عليها في الاقتصاد القياسي، والمتمثلة في عدم إعتدالية توزيع الأخطاء العشوائية وعدم ثبات التباينات والارتباط الذاتي، الأمر الذي يدل على توافر فرضيات تطبيق طريقة المربعات الصغرى في تقدير النموذج المستخدم للحصول على تقديرات جيدة للنموذج بما يتفق مع المعايير الإحصائية والقياسية اللازمة في هذا الشأن.

ولذلك، يوضح جدول 7 تقديرات كل نموذج (تايوان ومصر) باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، الاصدار (20)، على النحو التالي :

وتشير نتائج تقدير معادلتي انحدار المتغيرات التفسيرية على متوسط نصيب الفرد التايواني والمصري على الترتيب، إلى أن إشارات المتغيرات التفسيرية (معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، والإلتحاق بالتعليم، ومتوسط العمر المتوقع، ونسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي) جميعها موجبة ، ليدل ذلك على وجود علاقة طردية بين هذه المتغيرات والتنمية الاقتصادية في كل من تايوان ومصر ، بما يؤكد وجود أثر إيجابي لهذه المتغيرات على التنمية الإقتصادية المستدامة، ممثلا في الناتج المحلي الإجمالي لكل من تايوان ومصر، بما يتفق مع التوقعات المسبقة للنظرية الاقتصادية. حيث تبرز النتائج أن مرونة معدلات القراءة والكتابة لدى البالغين تعادل في تايوان ومصر (0,6 و 0,2)، على الترتيب، بما يدل على أن ارتفاع معدلات القراءة والكتابة لدى البالغين بنسبة قدرها (1%) سوف تؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد التايواني والمصري من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0,6%) و(0,2%)، على الترتيب. كذلك هناك علاقة طردية بين معدلات الإلتحاق الكلية بالتعليم والتنمية الاقتصادية المستدامة في تايوان ومصر، فزيادة معدلات الإلتحاق الكلية بالتعليم التايواني والمصري بنسبة قدرها (1%) تؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد التايواني من الناتج المحلي بنسبة (1,3%)، وكذلك زيادة نصيب الفرد المصري من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة قدرها (0,92%) وكذلك زيادة العمر المتوقع عند الميلاد في تايوان ومصر بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد التايواني من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0,9%)، وكذلك الفرد المصري بنسبة (0,62%)، بينما زيادة الانفاق على التعليم بنسبة (1%) في تايوان ومصر، تؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد التايواني من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (2,1%)، وكذلك زيادة متوسط نصيب الفرد المصري من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (1,1%).

ويلاحظ مما سبق أنه لوجود العلاقة الطردية بين المتغيرات التفسيرية(معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، والإلتحاق بالتعليم، ومتوسط العمر المتوقع، ونسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي) وبين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فإن ذلك يعني أنه مع زيادة كل متغير تفسيري بمعدل (1%)، فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سوف يرتفع، ولكن الارتفاع في تايوان أكبر مما يحدث في مصر. وتفسر الباحثة ذلك بأن قوة تأثير المتغيرات التفسيرية على الناتج المحلي الإجمالي في تايوان تكون مدعومة بقوة تطبيق الجودة في التعليم، تلك الجودة التي تحسن وتطور من مهارات ومؤهلات وخبرات الأفراد، مما يحدث تأثيرا إضافيا على الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم على التنمية الشاملة بشكل عام.

كذلك توضح نتائج جدول 7 أيضا أن قيمة معامل التحديد في حالة كل من تايوان ومصر هي على الترتيب (89% و32%)، ويدل ذلك على أن (89%) من التغيرات التي تحدث للناتج المحلي الإجمالي في تايوان يعود سببها إلى مجموعة المتغيرات التفسيرية(معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، والإلتحاق بالتعليم، ومتوسط العمر المتوقع، ونسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي)، أما النسبة الباقية (11%) ترجع إلى عوامل ومتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج، بينما في مصر تفسر المتغيرات التفسيرية ما نسبته (32%) فقط من التغيرات التي تحدث للناتج المحلي الإجمالي في مصر، والنسبة الباقية وهي (68%) تعود إلى عوامل ومتغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج، بما يدل على أن المتغيرات التفسيرية مسئولة عن الجزء الأكبر لما يحدث في الناتج المحلي الإجمالي بتايوان، في حين أن نفس المتغيرات التفسيرية مسئولة عن جزء صغير مما يحدث من تغيرات في الناتج المحلي الإجمالي بمصر، وربما أي تطورات بالزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمصر تحتاج إلى متغيرات أخرى كالصادرات أو الاستثمار الأجنبي أو تطوير عناصر المنظومة التعليمية لإحداث الفارق الجوهري في الناتج المحلي الإجمالي.

التحقق من صحة فرضيات الدراسة

إعتمادا على نتائج تقدير معادلتي انحدار المتغيرات المستقلة على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من تايوان ومصر، يمكن التحقق من صحة فرضيات الدراسة على النحو التالي :

مناقشة الفرضية الأولى

والتي تنص على وجود علاقة بين جودة التعليم والتنمية الاقتصادية المستدامة في كل من تايوان ومصر، وللتحقق من صحة هذه الفرضية، أوضحت نتائج جدول 6 وجود علاقة موجبة بين جميع متغيرات جودة التعليم (ممثلة في معدلات القراءة والكتابة والالتحاق بالتعليم والعمر المتوقع والانفاق على التعليم) والتنمية الاقتصادية المستدامة في كل من تايوان ومصر(ممثلة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي)، كما تتضمن

جدول 7. نتائج تقدير أثر جودة التعليم على التنمية الاقتصادية في تايوان ومصر

Variable	Coefficient		Std.Error		t.Statistic		Prob.	
	Tay.	Egy.	Tay.	Egy.	Tay.	Egy.	Tay.	Egy.
a	6.8	3.25	0.3	0.41	22. 6	7.9	0.02	0.03
X_1	0.6	0.2	12.1	8.7	0,05	0.02	0.01	0.02
X_2	**1.3**	**0.92**	2.4	3.6	1.01	2.4	00	0.01
X_3	**0.9**	**0.62**	9.2	4.6	1.25	4.3	0.02	0.5
X_4	**2.1**	**1.1**	4.14	3.6	12.3	9.01	00	0.03
R^2	**0.89**	**0.32**						
F	**123.**	**18**					00	0.04

هذه العلاقة الأثر الإيجابي لمتغيرات جودة التعليم، كمتغيرات تفسيرية، على التنمية الاقتصادية المستدامة، كمتغير تابع ، بما يعني: أن حدوث أي زيادة في معدلات القراءة والكتابة والالتحاق بالتعليم والعمر المتوقع والانفاق على التعليم تؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد التايواني والمصري من الناتج المحلي الاجمالي، وإن جاءت الزيادة في متوسط نصيب الفرد التايواني من الناتج المحلي الإجمالي أكبر عما يحدث في متوسط نصيب الفرد المصري من ناتجه المحلي الإجمالي، وبذلك تتحقق صحة فرضية الدراسة . وتتفق هذه النتيجة مع سعي دولة تايوان الدائم نحو تحسين جميع عناصر نظامها التعليمي لتنمية مورها البشري، إيمانا منها بالأثر الايجابي المتوقع لتنمية العنصر البشري في البلاد وما يصاحب ذلك من تحسن في متوسط نصيب الفرد التايواني من الناتج المحلي الاجمالي، على النقيض مما يعانيه الواقع التعليمي في مصر من تحديات ومعوقات مزمنة تستوجب التدخل المقصود غير التقليدي لعلاج ما تعانيه المنظومة التعليمية من نقص في التمويل والانفاق على التعليم والإصلاح الإداري للمؤسسات التعليمية وتطوير المناهج بما يلبي احتياجات السوق المحلي والعالمي والتكيف مع متطلبات العصر والقضاء على المشكلة الأم وهي كثافة الطلاب في الفصول مع ندرة المعلمين أصحاب المهارات اللازمة لتحقيق الجودة في التعليم.

مناقشة الفرضية الثانية

والتي تنص على وجود تأثير إيجابي لجودة التعليم على التنمية الاقتصادية المستدامة في كل من تايوان مصر ، وللتحقق من صحة هذه الفرضية ، أوضحت نتائج جدول 7 وجود تأثير إيجابي بين متغيرات جودة التعليم كمتغيرات مستقلة (ممثلة في معدلات القراءة والكتابة والالتحاق بالتعليم والعمر المتوقع والانفاق على التعليم) والتنمية الاقتصادية المستدامة كمتغير تابع(ممثلة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي) في كل من تايوان ومصر، كما تتضمن هذا الأثر ارتفاع نسبة تفسير المتغيرات المستقلة (جودة التعليم) في شرح وتفسير ما يحدث للمتغير التابع(التنمية الاقتصادية) في تايوان عن مصر، إذ تحققت هذه النسبة بقيمة (89%) في تايوان مقابل (32%) في مصر، ويوضح الفرق الواضح بين القيمتين، وهو لصالح تايوان، عن الإجراءات والسياسات البناءة التي طبقتها تايوان لتحسين موردها البشري، إيمانا منها بأهمية الإنسان في تحقيق التنمية المنشودة وهو في ذات الوقت هدفها الأساسي ، فهو الوسيلة والهدف.

أهم النتائج والتوصيات

أهم النتائج

تتلخص أهم النتائج النظرية والتطبيقية للبحث فيما يلي:

- خطت تايوان خطوات وثابة في النهضة المجتمعية والتنمية الاقتصادية المستدامة، لأنها آمنت بأن تطوير نظامها التعليمي هو ما يقودها إلى التميز والإبداع، إعتمادا على شعارها "تعليم جيد يقود لمستقبل مزدهر"، فاختارت أن تركز على الإنسان، من خلال تعليمه وتدريبه وتأهيله وتنمية مهاراته لكي يتواكب مع متطلبات الواقع التقني، ولذلك أصبحت جودة التعليم لديها أمرا مهما لتحقيق المكانة المرموقة بين الدول المتقدمة. ولذلك، أشارت قاعدة بيانات التعليم الدولية، لقياس وترتيب التأثير الذي أحدثه نظام التعليم في تطوير وتقدم اقتصادات الدول، إلى أن تايوان في الترتيب الرابع عشر من حيث جودة التعليم من بين 201 دولة، كما أدت رعايتها للمنظومة التعليمية دورا تنمويا يستند على التخطيط الاستراتيجي والتنموي بين القطاعين العام والخاص، لتصبح قوة اقتصادية دولية تعتمد على التجارة والصناعة والتكنولوجيا، وتسطر واحدة من أنجح قصص التنمية في دول العالم الثالث.
- تبين بمراجعة الوضع الراهن للتعليم العام في مصر، أن التعليم يعاني من مجموعة تحديات تتمثل في ارتفاع

معدلات الكثافة الطلابية، وتمايزها بين الحضر والريف، وضعف المناهج والبرامج الدراسية وعدم مواكبتها لسوق العمل المحلي والدولي، وضعف التمويل والمخصصات اللازمة لتلبية متطلبات المجتمع وتنفيذ خطط التنمية الشاملة، إلى جانب ضعف المؤسسة الإدارية داخل المنظومة التعليمية، كل ذلك يؤثر بالسلب على نوعية المخرجات التعليمية، الأمر الذي يعجل بضرورة توفير المقومات المادية والبشرية والتنظيمية والمؤسسية المرتبطة بضمان جودة التعليم، وبناء المورد البشري الذي يعتبر أساس تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

- أوضحت نتائج الدراسة التطبيقية لقياس أثر جودة التعليم (ممثلة في معدلات القراءة والكتابة والالتحاق بالتعليم والعمر المتوقع والانفاق على التعليم) في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في كل من تايوان ومصر (ممثلة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي)، وجود علاقة ارتباط قوية وتأثير إيجابي بين عناصر ومتغيرات جودة التعليم وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في كل من تايوان ومصر، وإن جاء الأثر أكبر في تايوان عن مصر، ويرجع ذلك إلى السعي الدائم لتايوان نحو تحسين جميع عناصر نظامها التعليمي بهدف تنمية وتأهيل مورها البشري، إيمانا منها بذلك نحو تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في البلاد.

التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية، توصي الباحثة بما يلي:

- تطوير محتوى المناهج والبرامج التعليمية وتضمينها مفاهيم وأفكار التنمية المستدامة.
- يستلزم التعليم من أجل التنمية الاقتصادية المستدامة التخلي عن التعليم التلقيني والتحول إلى التعليم المعرفي والمهاري والتطبيقي ، من خلال إفساح المجال للبحث في الأوضاع الحياتية الواقعية من زوايا متعددة.
- يتعين على جميع عناصر المنظومة التعليمية، من معلمين وإداريين وطلاب وعاملين وكذلك أولياء الأمور إتباع مبادئ التنمية المستدامة.
- سعي مؤسسات التعليم النظامي إلى تنمية قدرات ومهارات الطلاب في سن مبكر، وذلك من خلال توفر المعارف التي تؤثر في المواقف والسلوك، لإفادة الطلاب بما يتلائم ومتطلبات التنمية المستدامة.
- زيادة الدعم المالي المقدم للأنشطة التعليمية والطلابية لتهيئة البيئة التعليمية نحو تطبيق الجودة في التعليم.
- توفير التدريب الملائم لجميع عناصر العملية التعليمية، ومنح الفرص لتبادل الخبرات حول التعليم من أجل الوعي بنشر متطلبات التنمية المستدامة.
- العمل على تعميم ثقافة الجودة في التعليم لتصبح ثقافة عامة لكافة شرائح المجتمع.
- الاهتمام بصياغة إطار تشريعي يسمح بتوسيع المشاركة والشراكة العلمية لتعزيز القدرات البحثية، سواء مع القطاع الصناعي أو القطاع الخاص أو حتى الشراكة الإقليمية مع دول أخرى.
- العمل على ربط المؤسسات التعليمية بالجهات الحكومية الأخرى.

المراجع

إبراهيم، أحمد (2007). الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية والمدرسية، الإسكندرية، دار الوفاء.

ابو الشعر، هند غسان (2022). معايير الجودة المعتمدة في مؤسسات التعليم العالي-جامة آل البيت في الأردن أنموذجا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة آل البيت بالأردن.

أبو عيادة، هبة توفيق (2021). دور الجامعات في التنمية المستدامة، عدد خاص لوقائع المؤتمر العلمي الدولي الرابع المدمج، مجلة كلية المصطفى الجامعة بالعراق، 306– 344.

بدير، المتولي سعيد (2018). التعليم وعلاقته بالتنمية البشرية المستدامة: خبرات عالمية ودروس مستفادة، مجلة تطوير الأداء الجامعي، العراق، 7 (2): 150-205.

براجل، علي (2011). العلاقة التكاملية بين التعليم والتنمية:دراسة تحليلية لدور التعليم الجامعي في التنمية،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، 5 (24): 1-22.

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (2018). أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها، التحديث الإحصائي، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، 3.

البنا، إسلام محمد (2022). التنمية المستدامة والبيئة المؤسسية في مصر، المجلة العلمية للبحوث التجارية، جامعة المنوفية، 9 (12) : 1-23.

الحربي، حنان صالح (2015). فعالية برامج تدريب المعلمين القائمين على تكنولوجيا التعليم والوسائط المتعددة في تحقيق جدارة الجودة الشاملة في التعليم من وجهة نظر المعلمين في دولة الكويت، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، 9 (44): 164-183.

الدبي، ليلى (2007). معوقات ومشكلات تحقيق الجودة في التعليم، مجلة الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية، جامعة الملك سعود، 12 (4): 114-139.

الدسوقى، مراد إبراهيم (2017). النمور الآسيوية: تجارب فى هزيمة التخلف، دار النهضة، القاهرة.

الدليل الإحصائي لعام (2008). مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بديوان عام محافظة الفيوم.

الدليمي، فارس (2008). تعظيم إنتاج الصناعات الصغيرة الملوثة في ظل معطيات التنمية المستدامة: دراسة حالة على حاضرة نينوي، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة مزايا، العراق.

الديب، خالد زكي (2022). دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للنشر العلمي،جامعة الملك عبد العزيز، 5 (42): 699-723.

الربيعي، محمود ومجدي شاكر (2022). التربية والتعليم من أجل التنمية المستدامة ، شركة الزوايا للدعاية والإعلان، بغداد، العراق.

الربيعي، محمود ومهند نزار (2022). جودة التعليم الطريق الأمثل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بالعراق، ملحق مجلة الجامعة العراقية، 1 (16): 141-150.

الشيخ، رأفت (2012). دراسات آسيوية،عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الجيزة، مصر، ط1.

الفهمي، مرزوق مطر (2016). الطريق إلى الجودة في التعليم، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة.

الكيشكي، أميرة السيد (2022). دور التعليم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية والبحوث، جامعة الفيوم، 4 (1): 1 -21.

المعموري، حمزة (2018). جودة التعليم وأهداف التنمية المستدامة وأثره في البيئة الحضرية: دراسة لواقع التعليم المعماري في الجامعات العراقية، المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم، جامعة بابل بالعراق.

المعهد العربي للتخطيط (2020). تقرير التنافسية العربية، الكويت.

المهنكر، علي سعيد (2017). جودة التعليم وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الثاني لجمعية الدراسات والبحوث من أجل إتحاد المغرب العربي الكبير تحت عنوان: جودة التعليم المغاربي:التحديات والرهانات، من 3-4 مايو، تونس.

الموسوي، وواثق علي (2008). موسوعة اقتصاديات التنمية-الجزء الثاني دار الأيام للنشر والتوزيع،ط1، عمان، الأردن.

بيجوزي، ماري جوي (2005). وجهة النظر الحكومية عن التعليم الجيد، مؤتمر الجودة بالتعليم العالي، كلية التربية، جامعة البحرين،11-14إبريل، 139-152.

جديدي، روضة ووفاء بنين (2020). جودة التعليم كمدخل لتحسين جودة حياة الفرد في اتجاه تحقيق التنمية البشرية المستدامة (التجربة اليابانية أنموذجا)، أعمال الملتقى الوطني الأول:جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر: الأبعاد والتحديات، 297-311.

حافظ، محمد محمود (2012). مؤشرات جودة التعليم فى ضوء المعايير التعليمية، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، القاهرة.

حسب النبي، أحمد (2017). التعليم والتنافسية في ماليزيا وإمكانية الإفادة منها في مصر، مجلة العلوم التربوية، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة،المجلد (25)، العدد(1)،ص.ص.119-219.

حسن، مبارك عبد الوهاب (2016). تطبيق معايير ضمان جودة التعليم في المؤسسات التعليمية العليا في نيجيريا، كلية التربية العليا لولاية جيغاوا نموذجا، المؤتمر العربي السادس لضمان جودة التعليم العالي، 280-301.

حسني، بيومي كمال (2016). جودة المنتج الجامعي: المفهوم والأبعاد والممارسات "،مجلة المؤسسة العربية للاستثمارات العملية وتنمية الموارد البشرية، 17 (6): 1-26.

حسين، حسين حوته (2015). معايير الجودة في التعليم الجامعي: دراسة حالة لإحدى كليات جامعة بني سويف، مجلة كلية الآداب، جامعة عين شمس، 43 (5): 12-29.

حسين، أنور وعدنان حقي (2012). دور التعليم العالي ومؤسساته التربوية في التنمية الاجتماعية والثقافية في عالم متغير،مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 1 (2): 99-127،.

حميد،-عمار كريم (2021)، ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا: دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح، بيروت: مركز الرافدين للحوار، الطبعة الأولى.

درويش،عشيبة فتحي (2000). الجودة الشاملة وإمكانيات تطبيقها في التعليم الجامعي المصري- دراسة تحليلية في تطوير نظم إعداد المعلم العربي وتدريبه مع مطلع الألفية الثالثة، المؤتمر السنوي لكلية التربية جامعة حلوان، 26-27 مايو.

رضا، كشان (2022). جودة التعليم ودوره في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة: دراسة حالة المانيا، مجلة

القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، جامعة 20 أوت، سكيكدة، 6 (1): 130-157.

رفيقة، صباغ (2022). تجارب تنموية رائدة: دراسة حالة للتجربة التنموية، المجلة المغاربية للاقتصاد والإدارة، 6 (1): 80 -107.

زوير، هدى (2009). الاقتصاد المعرفي والتنمية البشرية: إطار ودراسة مقارنة في بلدان عربية مختارة، رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.

سالم، حسين (2016). جودة التعليم في مقدمة ابن خلدون، الحوار المتمدن، العدد (5056)، عدد صادر بتاريخ 2016/2/4.

سالم، إلياس وأم السعد سراي (2016). نظم تطبيق إدارة الجودة الشاملة وآلياتها في التعليم العالي في ظل التنمية المستدامة، المؤتمر العربي السادس لضمان جودة التعليم العالي، 202-234.

سالمان، وفاء (2014). الآثار التوزيعية للإنفاق العام في مصر بالتركيز على التعليم قبل الجامعي: دراسة تحليلية،المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 28 (4): 1-96.

شرقي، ساجد (2008). دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، 10 (10): 240-266.

طويلة، نسيم (2017). المثلثاتية الإستراتيجية في منطقة شمال شرق آسيا، برلين: المركز الديمقراطي العربي، الطبعة الأولى.

عبدالرضا، كاكولي (2015). التخطيط الاستراتيجي للجودة في التعليم العالي بالكويت،مدخل للتطوير الأكايمي"، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، 4 (162): 389-401.

عبدالغنى، محمد فتحي (2020). تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه فى مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، القاهرة، 4 (2): 14-29..

عطية، سميرة (2008). دور التعليم في التنمية البشرية، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، 4 (1) : 109-126.

عطية، عبدالقادر محمد عبد القادر (2005). الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية بالإسكندرية.

عقلة، هيام (2016). دور كليتي إربد وعجلون في تنمية المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين فيها، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية بالجامعة الأردنية، 43 (4): 1753-1771.

عقيل، عائشة (2021). دور استخدام الحوافز من قبل المعلمات على تحصيل طلاب المرحلة الإبتدائية في مدارس مبارك الكبير من وجهة نظر المعلمات، المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة أسيوط، 27 (2): 120-139.

عمار، حامد ومحسن يوسف (2015). خبرات وتجارب دولية في إصلاح وتطوير التعليم، مكتبة الإسكندرية.

عناني، محمد عبد السميع (2014). الاقتصاد القياسي، دار الكتاب الجامعي بالإسكندرية.

فريد، سهيلة (2015). التنمية الاقتصادية (دراسات، مفهوم شامل)، دار الراية، عمان، الأردن.

قطيط،عدنان (2020). الارتقاء بمؤشرات التنافسية للتعليم قبل الجامعي في مصر: سيناريوهات استهدافية"،مجلة دراسات تربوية واجتماعية، كلية التربية جامعة حلوان، 26 (يونيو): 30-95.

كمال، رباب، محمود صبح ووسيم وجيه (2022). أثر جودة التعليم على التنمية البشرية المستدامة في مصر، مجلة العلوم البيئية بجامعة عين شمس، 51 (7) :237-267.

محمد، عبدالحي (2012). دور الجامعات في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في السودان- دراسة حالة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مجلة جرش للبحوث والدراسات، الأردن، 16 (1): 69-93.

محمد، عتريس (2018). رؤية مقترحة لإدارة الفجوة بين جودة التعليم قبل الجامعي بمصر وتقارير بعض المنظمات الدولية، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، رابطة التربويين، 3 (103): 433-538.

مطر، رينيه، نادر فانوس ووائل فوزي(2020). أثر تطبيق الجودة الشاملة في التعليم الجامعي على تحقيق التنمية المستدامة- دراسة تطبيقية على قطاع الدراسات التجارية، مجلة العلوم البيئية بجامعة عين شمس، 9 (10): 365-389.

معتق، حسين محمد (2007). أسس ومتطلبات الجودة في التعليم العام، مجلة السعودية للعلوم التربوية والنفسية، جامعة الملك سعود، 12 (4): 199-226.

معتق، حسين محمد (2007). أسس ومتطلبات الجودة في التعليم العام، مجلة السعودية للعلوم التربوية والنفسية، جامعة الملك سعود، 12 (4): 199-226.

معهد التخطيط القومي (20). تقرير التنمية البشرية، مصر.

منظمة الأمم المتحدة للعلوم والتربية والثقافة (اليونسكو) (2014). التعليم للجميع بالدول العربية ،مكتب اليونسكو في الدول العربية، بيروت.

مونية، بن عربية (2018). دور جودة التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة"، مجلة الاقتصاد والقانون، جامعة محمد الشريف مساعدية، 29 (1): 144-170.

نمور، نوال (2012). كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جوة التعليم العالي: دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

هامل، شيخ (2015). خصوصية الجودة في التعليم الجامعي،مجلة المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، الجزائر، 19 (1): 62-79.

وشوش، عبدالحميد (2023). دور إدارة مؤسسات التعليم العالي في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة بليبيا: دراسة ميدانية على كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة طرابلس، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، 22 (2): 1-28.

يونس، يونس مؤيد (2022). أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

Adawo, M.A. (2011). Has Education (Human Capital) Contributed to the Economic Growth, (Nairobi : Academic Journalist, 3 (1): 29-53.

Augustine, U. (2009). Human Capital Development and Economic Growth: Evidence from Koria, Int. J. Dev. Studies, 4 (3): 45-67.

Danda, R. (2010). The role of human capital in economic development: an empirical study of nigerian case, paper presented at the 2010 Oxford Business and Econ. Conf. Oxford: oxford Univ., 28-29.

Oluwatobi, S.O. and O.I. Oluranti (2011). Government expenditure on human capital development: Implications for Economic growth, J. Sustainable Dev., Ontario: Canadian Cent. Sci. and Ed., 4 (3): 18-39.

Owolabi, S.A. and A.T. Okwu (2010). A quantitative analysis of the role of human resource development in economic growth, Europ. J. Econ., Finance and Admin. Sci., Lefkosa, 27.

ملحق A. بيانات التنمية الاقتصادية المستدامة بدولة تايوان للفترة من (2000 : 2023)

X_4 %	X_3 بالسنوات	X_2 %	X_1 %	Gy بالألف	البيان السنوات
10,4	71	77	76,4	6,8	**2000**
10,7	72	76	80,1	7,4	**2001**
11,9	74	78	82,5	7,5	**2002**
12,01	77	84	82,9	8,3	**2003**
13,4	78	83	83,8	8,5	**2004**
13,55	78,5	85	83,9	8,7	**2005**
14,60	79	86	90,5	6,9	**2006**
14,5	79,5	88	92,4	7,6	**2007**
15,4	80,5	89	92,9	8,8	**2008**
15,5	81	88	93	7	**2009**
15,85	82	91	93,7	7,6	**2010**
14,82	81,5	90	94,8	7,9	**2011**
16,5	83	93	95,3	8,3	**2012**
17,6	83	92	95,5	8,4	**2013**
16,75	84	92	95,9	8,8	**2014**
16,8	84,5	95	96,1	8,7	**2015**
17,9	84	89	96,4	8,9	**2016**
17,4	85	90	96,6	8,9	**2017**
18,9	83	92	96,65	9,4	**2018**
18,6	82	91	97,1	8,9	**2019**
18,7	81	89	97,4	8,9	**2020**
18,8	83	88	98	8,4	**2021**
20,2	84	94	98,4	9,2	**2022**
21,8	84,5	96	98,5	9,1	**2023**

ملحق B. بيانات التنمية الاقتصادية المستدامة بدولة مصر للفترة من(2000 : 2023)

X_4 %	X_3 بالسنوات	X_2 %	X_1 %	Gy بالألف	البيان السنوات
4,4	55	55	53	3,45	**2000**
4,7	55,5	54	53	3,4	**2001**
4,9	56	56	56	3,4	**2002**
5,01	57,5	61	59	3,25	**2003**
5,4	58	62	64	4,1	**2004**
5,55	67	64	65,5	4,6	**2005**
7,60	69	65	66	5,1	**2006**
8,5	69,9	63	66,4	5,349	**2007**
9,4	70,5	66	71	5,2	**2008**
8,5	72	69	74	5,2	**2009**
9,85	73	70	77	5,3	**2010**
10,02	73,2	70,5	78,3	5,269	**2011**
10,5	73,8	72	79	5,7	**2012**
10,6	74	74,5	79	5,7	**2013**
10,75	73	75	80	5,7	**2014**
10,8	72	77	80,5	5,8	**2015**
10,9	71	79	81	5,7	**2016**
10,4	70,5	80	84	5,9	**2017**
9,9	71	80,5	86	5,7	**2018**
9,6	69	81	84	5,6	**2019**
8,7	68	82	87	5,7	**2020**
8,8	70,5	85	86	4,3	**2021**
8,2	69	86	88	4,1	**2022**
8,8	71	88	89	4,6	**2023**

THE IMPACT OF EDUCATION QUALITY ON SUSTAINABLE ECONOMIC DEVELOPMENT IN TAIWAN (A COMPARATIVE STUDY WITH EGYPT)

Yousra A.F.S. Abaza[1], A.M. Ismail[2] and A.G. Abd El-Ghany[1]

1. Polit. and Econ. Sci. Studies and Res. Dept., Fac. Asian Studies, Zagazig Univ., Egypt
2. Agric. Econ. Dept., Fac. Agric., Zagazig Univ., Egypt

ABSTRACT: The research aims to measure the impact of education quality on sustainable economic development in Taiwan and Egypt, based on the multiple linear regression analysis method for the time period (2000-2023), in order to test the validity of the research hypothesis that there is a correlation and influence between education quality and sustainable economic development. The research results showed the importance of the explanatory variables (general enrollment rate in education, adult literacy rate, education spending ratio, and life expectancy rates) and the strength of their positive impact on the average per capita share of the gross domestic product in both Egypt and Taiwan, but the impact was stronger in Taiwan than in Egypt, which confirms the important role of education quality in achieving sustainable economic development in Taiwan. Therefore, the research recommends the necessity of reforming education systems in Egypt, by increasing spending on education, developing curricula and study programs, eliminating classroom density, and reforming the educational institution, in order to qualify and develop human cadres according to the requirements of the era and its developments, and in a way that achieves comprehensive economic development, to meet the desires of individuals and meet the needs of Egyptian society.

Key words: Education Quality, Sustainable Economic Development, Taiwan, Egypt.

المحكمـــون:
1- أ.د. جمال الدين مصطفى محمد أستاذ الميكروبيولوجيا الزراعية المتفرغ – كلية الزراعة – جامعة الزقازيق.
2- أ.د. أحمد فوزي حامد عبدالقادر أستاذ الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة الزقازيق.